البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
آب 2010

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov.jo

رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	6
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	8
ثانياً	الانتاج والأسعار	20
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	28
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	38

الخلاصة التنفيذية

وفقاً لآخر المؤشرات المتاحة لعام 2010، أظهر الاقتصاد الوطني أداءً إيجابياً في عدد من مؤشرات القطاع الخارجي وقطاع المالية العامة أبرزها تنامي كل من الصادرات الوطنية والدخل السياحي (مقبوضات بند السفر) وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب تراجع عجز الموازنة العامة خلال النصف الأول من هذا العام. في المقابل، أظهرت آخر التقديرات الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة حدوث تباطؤ في معدل النمو الحقيقي خلال عام 2009 وخلال الربع الأول من عام 2010، وذلك تحت تأثير تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

- **فعلى صعيد الإنتاج والأسعار**، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الأول من عام 2010 بنسبة 2.0٪ بأسعار السوق و 3.5٪ بأسعار الأساس مقابل نمو نسبته 2.3٪ و3.2٪ لكل منهما على الترتيب خلال عام 2009 كاملاً. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2010 بنسبة 5.0٪ بالمقارنة مع انكماش محدود بلغت نسبته 0.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2009. وعلى صعيد مؤشرات الاستثمار المحلي والأجنبي، ارتفع الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال النصف الأول من عام 2010 إلى ما مقداره 876.2 مليون دينار (منها ما نسبته 23.0٪ استثمارات أجنبية) بالمقارنة مع 479.5 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2009.

- **أمّا على صعيد القطاع النقدي والمصرفي،**

  - ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية السبعة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 27.6 مليون دولار (0.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 10,906.6 مليون دولار.

  - ارتفعت السيولة المحلية في نهاية السبعة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 1,160.1 مليون دينار (5.8٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009 لتبلغ 21,173.4 مليون دينار.

  - ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية السبعة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 570.2 مليون دينار (4.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 13,887.4 مليون دينار.

- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية السبعة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 1,164.9 مليون دينار (5.7٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 21,463.3 مليون دينار.

- انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية شهر تموز من عام 2010 بمقدار 198.7 نقطة (7.8٪) عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 2,334.8 نقطة.

- **وعلى صعيد المالية العامة**، بلغ عجز الموازنة العامة، بعد المساعدات الخارجية، خلال النصف الأول من عام 2010 ما مقداره 174.9 مليون دينار، مقارنة بعجز مالي كبير بلغ 530.1 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2009. أمّا في مجال المديونية العامة، ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر حزيران 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 420.0 مليون دينار ليبلغ 6,211.0 مليون دينار (32.0٪ من GDP)، وكذلك ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية شهر حزيران 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار طفيف بلغ 1.6 مليون دينار ليصل إلى 3,870.6 مليون دينار (20.0٪ من GDP).

- **أمّا بخصوص تطورات القطاع الخارجي**، فقد ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال النصف الأول من عام 2010 بنسبة 5.2٪ لتبلغ 2,441.6 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 11.7٪ لتبلغ 5,233.3 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 18.1٪ ليبلغ 2,791.7 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وتشير البيانات الأولية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق إلى ارتفاع مقبوضات بند السفر بنسبة 26.4٪ وارتفاع مدفوعاته بنسبة 39.0٪، وارتفاع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 0.5٪. وأظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2010 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 85.9 مليون دينار بالمقارنة مع عجز مقداره 85.3 مليون دينار خلال الربع المماثل من العام السابق، في حين أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفق للداخل قيمته 277.1 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 165.0 مليون دينار خلال ذات الربع من عام 2009. كما أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2008 صافي التزام نحو الخارج مقداره 13,088.2 مليون دينار مقارنة مع 15,059.0 مليون دينار في نهاية عام 2007.

أولاً : القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهايـة السبعة شـهور الأولى من عام 2010 بمقدار 27.6 مليون دولار (0.3٪) عن مـستواه المـسجل في نهايـة عام 2009 ليبلغ 10,906.6 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (7.9) شهراً.

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية السبعة شهور الأولى من عام 2010 بمقـدار 1,160.1 مليون دينار (5.8٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009 لتبلغ 21,173.4 مليون دينار.

- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخـصة في نهايـة السبعة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 570.2 مليون دينار (4.3٪) عن مستواه المـسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 13,887.4 مليون دينار.

- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية السبعة شـهور الأولى من عام 2010 بمقدار 1,164.9 مليـون دينـار (5.7٪) مقارنـة بمـستواه في نهايـة عـام 2009 ليبلغ 21,463.3 مليون دينار.

- ارتفعت أسعار الفائدة على التسهيلات لدى البنـوك المرخـصة في نهايـة السبعة شـهور الأولى من عام 2010، بينما انخفضت أسعار الفائدة على الودائـع وذلـك بالمقارنـة مـع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2009.

- انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية شهر تموز من عام 2010 بمقدار 198.7 نقطة (7.8٪) عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 2,334.8 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تموز 2010 بحوالي 1.9 مليار دينار (8.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009 لتصل إلى 20.6 مليار دينار.

أهم المؤشـرات النقديـة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

عام		الرصيد في نهاية تموز	
2009		2009	2010
US$ 10,879.0	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي	US$ 9,792.1	US$ 10,906.6
٪40.5		٪26.4	٪0.3
20,013.3	السيولة المحلية	19,282.1	21,173.4
٪9.3		٪5.3	٪5.8
13,317.2	التسهيلات الائتمانية	13,223.5	13,887.4
٪2.1		٪1.4	٪4.3
12,041.3	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	11,828.2	12,602.1
٪1.4		٪-0.3	٪4.7
20,298.4	إجمالي ودائع العملاء	19,462.8	21,463.3
٪12.1		٪7.5	٪5.7
15,865.0	دينار	15,016.4	16,679.5
٪18.9		٪12.5	٪5.1
4,433.4	أجنبي	4,446.4	4,783.8
٪-6.7		٪-6.5	٪7.9
16,256.7	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	15,344.4	17,263.8
٪13.7		٪7.4	٪6.2
13,500.0	دينار	12,626.9	14,246.2
٪19.5		٪11.7	٪5.5
2,756.7	أجنبي	2,717.5	3,017.6
٪-7.8		٪-9.2	٪9.5

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

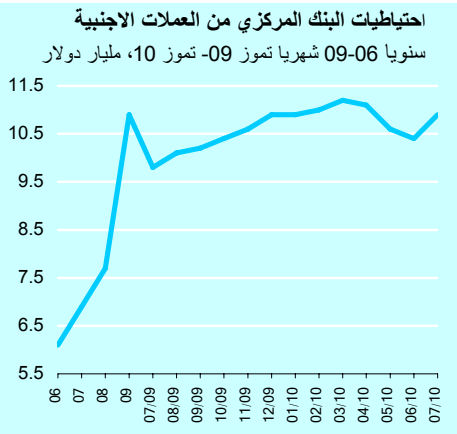

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تموز 2010 بمقدار 550.5 مليون دولار (5.3٪) عن مستواها المسجل في الشهر السابق لتبلغ 10,906.6 مليون دولار. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2010، فقد ارتفعت الاحتياطيات بمقدار 27.6 مليون دولار (0.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009. وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (7.9) شهراً. وقد بلغت الاحتياطيات الأجنبية حتى تاريخ 2010/8/24 حوالي 11,150.5 مليون دولار، بارتفاع مقداره 271.5 مليون دولار (2.5٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009.

❐ السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر تموز من عام 2010 بمقدار 380.6 مليون دينار (1.8٪) عن مستواها في نهاية الشهر السابق لتبلغ 21,173.4 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 138.4 مليون دينار (0.7٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2010، فقد سجّلت السيولة المحلية ارتفاعاً قدره 1,160.1 مليون دينار (5.8٪) عن مستواها في نهاية عام 2009 بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 977.9 مليون دينار (5.3٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال السبعة شهور الأولى من عام 2010 مع نهاية عام 2009 يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيـولـــة:**

    – ارتفعت الودائع في نهاية السبعة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 1,009.3 مليون دينار (5.8٪) عن مستواها في نهاية عام 2009 لتصل إلى 18,343.1 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 968.4 مليون دينار (6.2٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

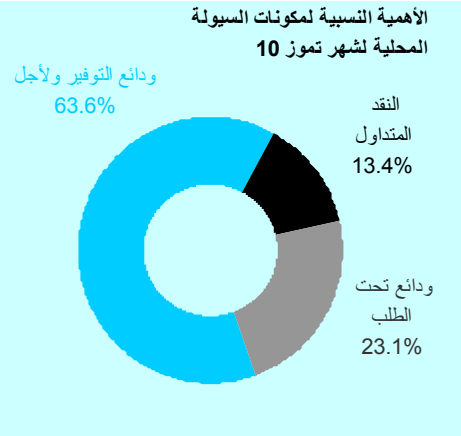

- ارتفع النقد المتداول في نهاية السبعة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 150.8 مليون دينار (5.6٪) عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 2,830.3 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 9.5 مليون دينار (0.4٪) خلال نفس الفترة من عام 2009.

● العوامل المؤثرة على السيولة المحلية:

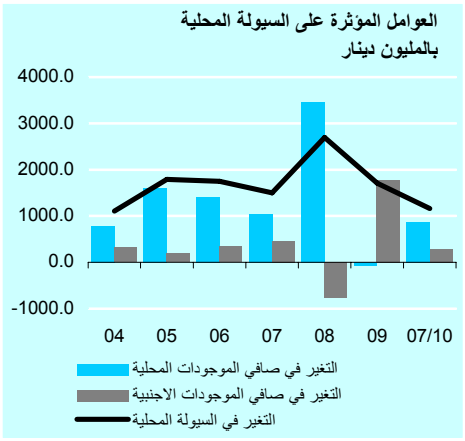

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية السبعة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 868.7 مليون دينار (7.8٪) عن مستواه في نهاية عام 2009، مقابل ارتفاع قدره 101.2 مليون دينار (0.9٪) خلال نفس الفترة من عام 2009.

وقد جاء الارتفاع المسجل خلال السبعة شهور الأولى من عام 2010 نتيجة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 425.4 مليون دينار (2.4٪)، وارتفاعه لدى البنك المركزي بمقدار 443.3 مليون دينار (7.1٪).

- ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية السبعة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 291.4 مليون دينار (3.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2009، مقارنة مع ارتفاع مقداره 876.7 مليون دينار (12.3٪) خلال نفس الفترة من عام 2009. وقد تأتى هذا الارتفاع محصلة لارتفاع هذا البند لدى البنوك المرخصة بمقدار 617.3 مليون دينار (169.1٪)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 325.9 مليون دينار (3.5٪).

التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

عام 2009		تغير الرصيد كما هو في نهاية تموز 2009	تغير الرصيد كما هو في نهاية تموز 2010
1,780.1	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**876.7**	**291.4**
2,433.2	البنك المركزي	1,244.1	-325.9
-653.1	البنوك المرخصة	-367.4	617.3
-71.0	**الموجودات المحلية (صافي)**	**101.2**	**868.7**
-2,552.8	البنك المركزي، منها:	-1,296.4	443.3
-302.8	الديون على القطاع العام (صافي)	-195.8	-124.1
-2,250.0	أخرى (صافي*)	-1,100.6	567.2
2,481.8	البنوك المرخصة	1,397.6	425.4
630.5	الديون على القطاع العام (صافي)	456.1	313.7
159.9	الديون على القطاع الخاص	37.0	571.3
1,691.4	أخرى (صافي)	904.5	-459.6
1,709.1	**السيولة المحلية (M2)**	**977.9**	**1,160.1**
14.7	**النقد المتداول**	**9.5**	**150.8**
1,694.4	**الودائع، منها:**	**968.4**	**1,009.3**
-436.1	بالعملات الأجنبية	-395.0	211.3

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

❐ هيكـل أسعــار الفائــدة

◆ أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي خلال عام 2010 بإجراء تخفيض على أدوات سياسته النقدية وبمقدار 50 نقطة أساس اعتباراً من 2010/2/21، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:
  - **سعر إعادة الخصم:** 4.25٪.
  - **سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة:** 4.00٪.
  - **سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة:** 2.00٪.

أما بخصوص تطورات أسعار الفائدة على شهادات الإيداع فيلاحظ ما يلي:

- لم يصدر البنك المركزي شهادات إيداع خلال عام 2009 والفترة المنقضية من العام الحالي، وبذلك بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ثلاثة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 ما نسبته 5.64٪.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٪)

نهاية		تموز	
2009		2009	2010
4.75	إعادة الخصم	5.25	4.25
4.50	اتفاقيات إعادة الشراء	5.00	4.00
2.50	نافذة الإيداع	3.00	2.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ستة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 نحو 5.94٪.

◆ أسعـار الفائـدة في الســوق المصرفــي:

- **أسعــار الفـائــدة علـى الـودائــع:**

– **الودائع لأجل:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر تموز 2010 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.40٪، منخفضاً بذلك بما مقداره 83 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

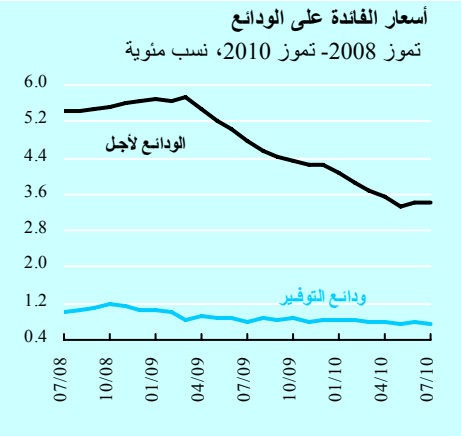

- **ودائع التوفير:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر تموز 2010 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.77٪، منخفضاً بذلك بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

- **ودائع تحت الطلب:** حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر تموز 2010 على نفس مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق والبالغ 0.48٪، منخفضاً بحوالي 19 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

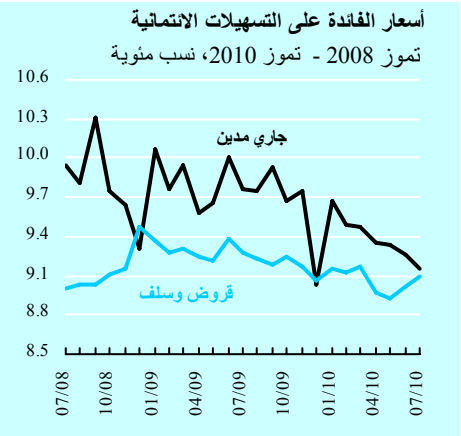

- **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

- **الجاري مدين:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر تموز 2010 بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.15٪، في حين سجل ارتفاعاً مقداره 12 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

- **الكمبيالات والاسناد المخصومة**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر تموز 2010 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.32٪، ليسجل ارتفاعاً بحوالي 15 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

عام 2009		تموز 2009	تموز 2010	التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
	الودائع			
0.67	تحت الطلب	0.68	0.48	-19
0.84	توفير	0.81	0.77	-7
4.23	لأجل	4.76	3.40	-83
	التسهيلات			
9.17	كمبيالات واسناد مخصومة	9.42	9.32	15
9.07	قروض وسلف	9.27	9.09	2
9.03	جاري مدين	9.77	9.15	12
8.34	الإقراض لأفضل العملاء	8.41	8.20	-14

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- **القروض والسلف**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر تموز 2010 بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.09٪، ليرتفع بذلك بما مقداره نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.
- بلغ أدنى **سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء** في نهاية شهر تموز 2010 ما نسبته 8.20٪، منخفضاً بمقدار 14 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية السبعة شهور الأولى من عام 2010 ما مقداره 13,887.4 مليون دينار، بارتفاع مقداره 570.2 مليون دينار (4.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 179.2 مليون دينار (1.4٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2009.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال السبعة شهور الأولى من عام 2010، فقد جاء الارتفاع في التسهيلات الائتمانية، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع

التسهيلات الممنوحة لقطاعات الانشاءات والتعدين والصناعة والتجارة العامة بمقدار 536.7 مليون دينار (20.8٪)، 10.6 مليون دينار (17.6٪)، 169.8 مليون دينار (10.4٪)، 156.0 مليون دينار (4.9٪)، على التوالي من جهة، وانخفاض التسهيلات المصنفة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 423.4 مليون دينار (12.5٪) من جهة أخرى، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام 2009.

- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، فقد تركز الارتفاع في رصيد التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) في نهاية شهر تموز من عام 2010 وبمقدار 560.8 مليون دينار (4.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية 2009. كذلك، فقد سجّل كل من رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) والمؤسسات المالية غير المصرفية ارتفاعاً مقداره 18.3 مليون دينار (1.9٪)، 0.5 مليون دينار (11.1) على التوالي. في المقابل، انخفض رصيد التسهيلات المقدمة للقطاع العام بمقدار 9.4 مليون دينار (2.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

❑ الودائـع لـدى البنـوك المرخصــة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية السبعة شهور الأولى من عام 2010 ما مقداره 21,463.3 مليون دينار، بارتفاع بلغ 1,164.9 مليون دينار (5.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 1,360.2 مليون دينار (7.5٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2009.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع خلال السبعة شهور الأولى من عام 2010 محصلة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,007.1 مليون دينار (6.2٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 152.1 مليون دينار (6.7٪)، وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 16.8 مليون دينار (11.3٪) من جهة، وانخفاض ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 11.1 مليون دينار (0.7٪) وذلك بالمقارنة بمستوياتها السائدة في نهاية عام 2009 من جهة أخرى.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال السبعة شهور الأولى من عام 2010، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع بند الودائع بالدينار بمقدار 814.5 مليون دينار (5.1٪)، كما ارتفع بند الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 350.4 مليون دينار (7.9٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2009.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تراجعاً في أدائها خلال السبعة شهور الأولى من عام 2010 مقارنة بمستواها في نهاية العام السابق، وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا الأداء:

- **حجـم التـداول:**

انخفض حجم التداول خلال شهر تموز 2010 بمقدار 60.1 مليون دينار (12.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 432.6 مليون دينار، مقابل انخفاض قدره 411.8 مليون دينار (42.8٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2010، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 4,656.9 مليون دينار، مسجّلاً بذلك انخفاضاً قدره 1,919.9 مليون دينار (29.2٪) عن حجمه المسجّل خلال نفس الفترة من عام 2009.

- **عـــدد الأسهـــم:**

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر تموز 2010 بواقع 26.4 مليون سهم (5.4٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 516.0 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 125.0 مليون سهم (25.4٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2010، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 4,761.8 مليون سهم بالمقارنة مع 3,697.1 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من عام 2009.

- **الرقم القياسي لأسـعار الأسهـم:**

شهد الرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر تموز 2010 انخفاضاً قدره 13.8 نقطة (0.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,334.8 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 116.4 نقطة

الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم المـرجح بالأسـهم الحرة وفقاً للقطاع

2009		تموز 2009	تموز 2010
2,533.5	الرقم القياسي العام	**2,618.8**	**2,334.8**
3,026.8	القطاع المالي	3,209.0	2,876.0
2,738.8	قطاع الصناعة	2,885.1	2,422.7
2,107.9	قطاع الخدمات	1,984.6	1,944.5

المصدر: بورصة عمان.

(4.3٪) خلال الشهر المماثل من عام 2009. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2010، فقد بلغ الانخفاض في الرقم القياسي لأسعار الأسهم ما مقداره 198.7 نقطة (7.8٪) عن مستواه المسجّل في نهاية العام السابق، مقابل انخفاض قدره 139.6 نقطة (5.1٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2009. وقد جاء هذا الانخفاض، نتيجة انخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الصناعة بمقدار 316.1 نقطة (11.5٪) وقطاع الخدمات بمقدار 163.4 نقطة (7.8٪) والقطاع المالي بمقدار 150.8 نقطة (5.0٪) وذلك عن مستوياتها في نهاية عام 2009.

- **القيمــة السوقيــة للأسهــم:**

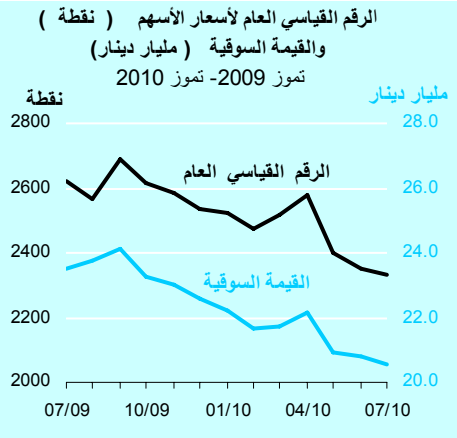

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تموز 2010 ما مقداره 20.6 مليار دينار، بانخفاض قدره 0.2 مليار دينار (1.0٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض مقداره 0.8 مليار دينار (3.3٪) خلال نفس الشهر من عام 2009. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2010، فقد انخفضت القيمة السوقية بما يقارب 1.9 مليار دينار (8.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009، مقارنة مع انخفاض قارب 1.9 مليار دينار (7.5٪) خلال نفس الفترة من عام 2009.

- **صافي استثمار غير الأردنيين:**

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر تموز 2010 تدفقاً موجباً بلغ 5.3 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 26.7 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2009، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر تموز 2010 ما قيمته 44.7 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 39.4 مليون دينار. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2010، فقد سجّل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً موجباً قدره 4.9 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب قدره 40.8 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

عام		تموز	
2009		2009	2010
9,665.3	حجم التداول	550.4	432.6
38.8	معدل التداول اليومي	25.0	20.6
22,526.9	القيمة السوقية	23,530.7	20,565.9
6,022.5	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	367.8	516.0
(3.8)	صافي استثمار غير الأردنيين	(26.7)	5.3
2,135.5	مشتريات	94.6	44.7
2,139.3	مبيعات	121.3	39.4

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً : الإنتاج والأسعار

الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الربع الأول من عام 2010 نمواً حقيقياً نسبته 2.0٪ بأسعار السوق و3.5٪ بأسعار الأساس بالمقارنة مع نمو نسبته 2.3٪ و3.2٪ لكل منهما على الترتيب خلال عام 2009 بأكمله.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2010 بنسبة ملحوظة بلغت 5.0٪ في المتوسط مقارنة مع انكماش محدود بلغت نسبته 0.1٪ خلال الفترة ذاتها من عام 2009.
- ارتفع الحجم الكلي للاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال النصف الأول من عام 2010 إلى ما مقداره 876.2 مليون دينار (منها ما نسبته 23.0٪ استثمارات أجنبية) بالمقارنة مع 479.5 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2009.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

وفقاً للتقديرات الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، شهد الاقتصاد الوطني خلال الربع الأول من عام 2010 تباطؤاً ملموساً في نموه متأثراً بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها السلبية على الطلب المحلي والخارجي، حيث **سجل الناتج**

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
2010- 2008 نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2008					
GDP بالأسعار الثابتة	7.8	8.6	9.2	4.9	**7.6**
GDP بالأسعار الجارية	23.9	27.7	35.3	24.1	**27.9**
2009					
GDP بالأسعار الثابتة	3.6	1.9	1.9	2.0	**2.3**
GDP بالأسعار الجارية	15.3	11.4	6.8	10.0	**10.6**
2010					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0				
GDP بالأسعار الجارية	6.2				

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

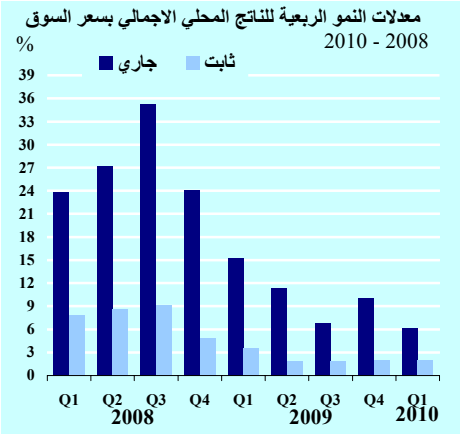

المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من عام 2010 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.0٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 3.6٪ خلال الربع الأول من عام 2009.

وباستبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات الذي تراجع بنسبة 7.4٪ خلال الربع الأول من عام 2010، **سجل GDP نمواً بأسعار الأساس الثابتة نسبته 3.5٪** بالمقارنة مع نمو نسبته 4.1٪ خلال الربع الأول من عام 2009. كما **سجل GDP نمواً بأسعار السوق الجارية نسبته 6.2٪** بالمقارنة مع نمو مرتفع نسبته 15.3٪ خلال الربع الأول من عام 2009، وذلك نتيجة **لارتفاع المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، خلال الربع الأول من عام 2010 بنسبة 4.1٪** مقابل ارتفاع أكبر نسبته 11.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2009.

وقد تأثرت وتيرة النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الربع الأول من عام 2010 بالتباطؤ الواضح في معدل نمو القطاعات السلعية، والتي نمت مجتمعة بنسبة 0.6٪ مقابل 5.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، كما تأثرت هذه الوتيرة بمستجدات المالية العامة وتحديداً تداعيات تراجع صافي الضرائب على المنتجات على وتيرة النمو الاقتصادي بأسعار السوق.

وبشكل أكثر تفصيلاً، فقد أظهرت القطاعات الاقتصادية خلال الربع الأول من عام 2010 تفاوتاً واضحاً في أدائها. فمن ناحية، **شهدت بعض القطاعات تحسناً ملحوظاً** أهمها **قطاع "النقل والتخزين والاتصالات"** والذي سجل نمواً حقيقياً بلغت نسبته 7.8٪ مقابل نمو نسبته 3.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، كما سجل قطاع **"خدمات المال والتأمين والعقارات"**

نمواً ملموساً بلغت نسبته 5.0٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.0٪ خلال الربع الأول من عام 2009. أما قطاع الزراعة، فقد ارتفع معدل نموه خلال الربع الأول من عام 2010 ليصل إلى 6.6٪ مقابل 6.2٪ خلال الربع الأول من عام 2009.

ومن ناحية أخرى، شهدت بعض القطاعات تباطؤاً في نموها الحقيقي أهمها قطاع "**منتجو الخدمات الحكومية**" الذي نما بمعدل 2.4٪ و"**تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق**" (4.4٪) و"**الصناعات التحويلية**" (1.1٪)، وذلك بالمقارنة مع نمو نسبته 9.6٪ و 8.8٪ و 1.2٪ خلال الربع الأول من عام 2009 على الترتيب.

أما **قطاعا الإنشاءات و "الكهرباء والمياه" فقد شهدا تراجعاً ملموساً** بواقع 2.4٪ و 5.8٪ تباعاً مقابل نمو الأول بنسبة 34.0٪ وتراجع الثاني بنسبة 2.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2009 على الترتيب.

وعلى صعيد المساهمة في النمو الاقتصادي، بلغت مساهمة كل من قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي في معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة خلال الربع الأول من عام 2010 ما مقداره 0.2 نقطة مئوية و 3.3 نقطة مئوية تباعاً، مقابل 1.8 نقطة مئوية و 2.3 نقطة مئوية خلال الربع الأول من عام 2009 على الترتيب. كما تراجعت مساهمة بند صافي الضرائب على المنتجات لتبلغ 1.1- نقطة مئوية مقابل 0.1 نقطة مئوية خلال نفس الفترة من عام 2009.

المؤشرات الاقتصادية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن الفترة المنقضية من العام الحالي تفاوتاً واضحاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه العديد من المؤشرات نمواً متسارعاً في أدائها وأبرزها مؤشرات قطاع النقل (عدد المسافرين والكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية وكميات البضائع الصادرة والواردة من خلال ميناء العقبة) إلى جانب مؤشرات قطاع الصناعة الإستخراجية، أظهر عدد آخر من المؤشرات تراجعاً في أدائها أبرزها مؤشرات قطاع الإنشاءات (مبيعات الأسمنت في السوق المحلية والمساحات المرخصة للبناء)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية.

ويبين الجدولين التاليين حركة هذه المؤشرات القطاعية مصنفة حسب أدائها وفترة توفرها:

نمو متسارع لعدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2009 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني– حزيران	
		2009	2010
-28.6	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الإستخراجية	-10.7	9.7
عام 2009 كاملاً	**البنـــــــــــد**	**كانون ثاني – تموز**	
		2009	**2010**
-16.2	كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	-20.1	16.0
0.5	عدد المغادرين	4.4	28.8
-1.0	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	-4.5	15.4
-27.5	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-33.9	27.8
2.9	إنتاج الأحماض الكيماوية	-10.4	24.0
-44.0	إنتاج البوتاس	-23.8	12.0
-17.8	إنتاج الفوسفات	-20.5	31.9
-8.5	إنتاج الأسمدة	-16.1	24.5

تراجع عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2009 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني – حزيران	
		2009	2010
17.5	المساحات المرخصة للبناء	12.0	-0.9
1.2	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	-0.5	-5.4
-8.1	الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء	-9.2	-9.4
-1.7	الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	-1.9	-4.7
عام 2009 كاملاً	**البنـــــــــــد**	**كانون ثاني – تموز**	
		2009	**2010**
-4.6	إنتاج الاسمنت	-1.1	-4.4
0.4	مبيعات الأسمنت في السوق المحلية (لا تتضمن الكميات المستوردة)	7.8	-9.7
-3.6	إنتاج المنتجات البترولية	-4.4	-6.1

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- شركات الاسمنت في الأردن.
- الملكية الأردنية.

❐ حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار

- وفقاً لآخر البيانات الصادرة عن مؤسسة تشجيع الاستثمار، سجل الحجم الكلي للاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال النصف الأول من عام 2010 ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بمستواه خلال نفس الفترة من عام 2009 بلغ 396.7 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 876.2 مليون دينار موزعاً على 182 مشروعاً بالمقارنة مع 479.5 مليون دينار موزعاً على 211 مشروعاً خلال نفس الفترة من عام 2009.

- وفيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات على القطاعات المنصوص عليها في القانون، يلاحظ بأن قطاع الصناعة، والذي يعد من أهم القطاعات المولدة للدخل والموظفة للعمالة، قد استحوذ **على المرتبة الأولى من الحجم الكلي للاستثمارات وبنسبة 40.8٪ (357.9 مليون دينار) خلال النصف الأول من عام 2010**، تلاه قطاع "مدن التسلية والترويح السياحي" وبحصة بلغت (28.5٪)، ثم قطاع الفنادق بحصة (21.8٪) والنقل (3.7٪) والمستشفيات (3.4٪)، وأخيراً الزراعة (1.8٪).

- وعلى صعيد توزيع الاستثمارات الكلية حسب الجنسية، تشير آخر البيانات المتاحة إلى أن قيمة الاستثمارات الأجنبية قد ارتفعت لتصل إلى 201.4 مليون دينار (مشكّلة 23.0٪ من الحجم الكلي للاستثمارات المستفيدة) خلال النصف الأول من عام 2010 مقابل 150.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009، كما سجلت الاستثمارات المحلية انتعاشاً كبيراً لتصل إلى 674.8 مليون دينار مقابل 328.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009 (مشكلة 77.0٪ من المجموع).

- تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن طبيعة وتغطية مؤشر الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار تختلف عن تلك الخاصة بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات. فالمؤشر الأول يقيس حجم الاستثمارات المخطط تنفيذها من قبل المستثمرين المحليين والأجانب في عدد من القطاعات الاقتصادية المستهدفة وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار، في حين تقيس إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر حجم التدفقات الرأسمالية الفعلية والواردة من العالم الخارجي في مختلف القطاعات، بما فيها قطاع العقار.

الأسعـــار

بالمقارنة مع الانكماش المحدود الذي سجله الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2009 كاملاً، ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، **خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2010 بنسبة 5.0٪ مقابل تراجع محدود نسبته 0.1٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2009.** ويعزى هذا الارتفاع في متوسط أسعار المستهلك، بشكل أساس، إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وغيرها من السلع والخدمات المرتبطة في السوق المحلية مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

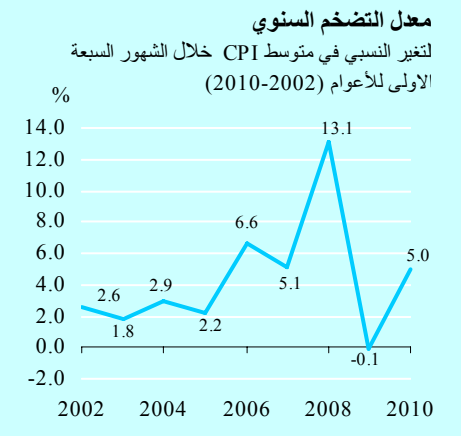

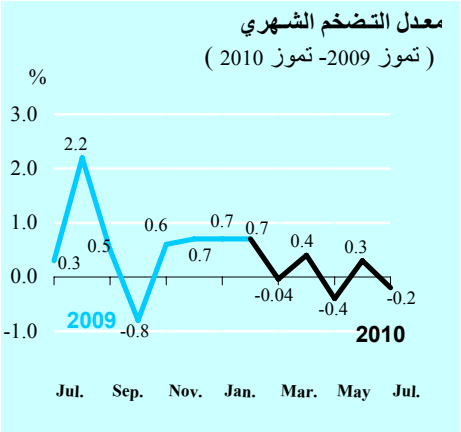

وفي المقابل، تراجعت **أسعار المستهلك خلال شهر تموز من العام الحالي مقارنة بالشهر الذي سبقه بنسبة طفيفة بلغت 0.2٪.** وقد جاء هذا التطور بشكل أساس نتيجة لإنخفاض أسعار عدد من البنود أبرزها "اللحوم والدواجن" و "الوقود والإنارة" إلى جانب بند النقل.

وعلى صعيد تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009، **نورد فيما يلي عرضاً موجزاً للمستجدات بهذا الخصوص:**

- **مجموعة المواد الغذائية** (ذات الوزن الأكبر في سلة CPI (36.65٪)): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2010 بنسبة 4.3٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، مساهمة بذلك بمقدار 1.5 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2010.** وقد جاء نمو أسعار هذه المجموعة نتيجة لزيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً "اللحوم والدواجن" الذي ارتفعت أسعاره بنسبة 8.5٪، وكذلك "السكر ومنتجاته" بنسبة 19.3٪، و"التبغ والسجائر" بما نسبته 10.4٪. وفي المقابل، انخفضت أسعار بعض البنود أبرزها "الزيوت والدهون" و"الألبان ومنتجاتها والبيض" اللذان سجلا هبوطاً بواقع 2.1٪ و 1.7٪ على الترتيب.

- **مجموعة "الملابس والأحذية"** (ذات الوزن الأقل في سلة CPI (4.95٪)): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2010 بنسبة محدودة بلغت 0.9٪** بالمقارنة مع ارتفاع واضح نسبته 7.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، **مساهمة بذلك بمقدار 0.1 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل.** وقد تأثرت وتيرة الزيادة في أسعار هذه المجموعة بتباطؤ أسعار كل من بندي "الملابس" و"الأحذية" واللذان سجلا تضخماً بنسبة 0.6٪ و2.1٪ على الترتيب خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2010 بالمقارنة مع 6.4٪ و10.6٪ على التوالي خلال نفس الفترة من عام 2009.

- **مجموعة المساكن** (وتشكل 26.78٪ من سلة CPI): **ارتفعت أسعار** هذه المجموعة خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2010 بنسبة 4.3٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، **مساهمة بذلك بمقدار 1.1 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل**. وقد تأثر نمو أسعار هذه المجموعة بارتفاع الرقم القياسي لأسعار بند "الوقود والإنارة" بنسبة 8.5٪. كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 0.3٪ لبند التجهيزات المنزلية و 5.0٪ لبند الأواني والأدوات المنزلية، علماً بأن بند الإيجارات (الذي يشكل أهمية نسبية تبلغ 14.3٪) قد ارتفع بنسبة 3.1٪ خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2010.

- **مجموعة "السلع والخدمات الأخرى"** (وتشكل 31.62٪ من سلة CPI): **ارتفعت أسعار** هذه المجموعة خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2010 بنسبة ملموسة بلغت 7.3٪ مقابل تراجع نسبته 5.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، **مساهمة بذلك بمقدار 2.3 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد البحث**. ويأتي ارتفاع أسعار مجموعة السلع والخدمات الأخرى نتيجة رئيسية لارتفاع أسعار بند النقل، الذي يُعد المكون الرئيس في هذه المجموعة، بنسبة 14.9٪ مقابل تراجع كبير نسبته 16.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، متأثراً بارتفاع أسعار المشتقات النفطية. كما ارتفعت أسعار معظم بنود هذه المجموعة، وخصوصاً بند "التعليم" بنسبة 6.5٪ و"العناية الشخصية" بنسبة 5.9٪.

ثالثاً : المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية خلال النصف الأول من عام 2010 عجزاً مالياً، بعد المساعدات الخارجية، مقداره 174.9 مليون دينار مقارنة بعجز مالي كبير بلغ 530.1 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2009. وفي حال استثناء المساعدات الخارجية والبالغة 157.8 مليون دينار، تسجل الموازنة العامة عجزاً مالياً مقداره 332.7 مليون دينار.
- ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية حزيران 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 327.0 مليون دينار ليبلغ 7,413.0 مليون دينار (38.2٪ من GDP).
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية حزيران 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 420.0 مليون دينار ليبلغ 6,211.0 مليون دينار (32.0٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية حزيران 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 1.6 مليون دينار ليبلغ 3,870.6 مليون دينار (20.0٪ من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال النصف الأول من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009:-

- **الإيرادات العامة**

ارتفعت الإيرادات العامة (متضمنةً المساعدات الخارجية) في شهر حزيران 2010 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2009 بمقدار 109.3 مليون دينار أو ما نسبته 36.2٪ لتصل إلى 411.6 مليون دينار. كما شهدت الإيرادات العامة خلال النصف الأول من عام 2010 ارتفاعاً مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 بمقدار 125.8 مليون دينار أو ما نسبته 5.5٪ لتصل إلى 2,418.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة كلاً من المساعدات الخارجية بمقدار 61.9 مليون دينار من جهة، والإيرادات المحلية بمقدار 63.9 مليون دينار، من جهة أخرى.

أبرز بنود الموازنة العامة خلال شهر حزيران والنصف الأول من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009.

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	حزيران		معدل	كانون ثاني – حزيران		معدل
	2009	2010	النمو (٪)	2009	2010	النمو (٪)
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	**302.3**	**411.6**	**36.2**	**2,292.8**	**2,418.6**	**5.5**
الإيرادات المحلية، منها	302.3	382.8	26.6	2,196.9	2,260.8	2.9
الإيرادات الضريبية، منها	224.7	246.1	9.5	1,593.9	1,583.3	-0.7
ضريبة المبيعات	158.6	188.1	18.6	793.9	927.5	16.8
الإيرادات الأخرى، منها	76.0	135.3	78.0	593.1	668.1	12.6
رسوم تسجيل الأراضي	11.8	11.4	-3.4	71.9	67.7	-5.8
المساعدات الخارجية	0.0	28.8	-	95.9	157.8	64.5
إجمالي الإنفاق	**484.1**	**449.5**	**-7.1**	**2,822.9**	**2,593.5**	**-8.1**
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-181.8**	**-37.9**		**-530.1**	**-174.9**	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال النصف الأول من عام 2010 بمقدار 63.9 مليون دينار أو ما نسبته 2.9٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 لـتصل إلى 2,260.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلةً لارتفاع حصيلة الإيرادات الأخرى بمقدار 75.0 مليون دينار، وانخفاض حصيلة كل من الايرادات الضريبية والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 10.6 مليون دينار و 0.5 مليون دينار على التوالي.

➢ الإيرادات الضريبية

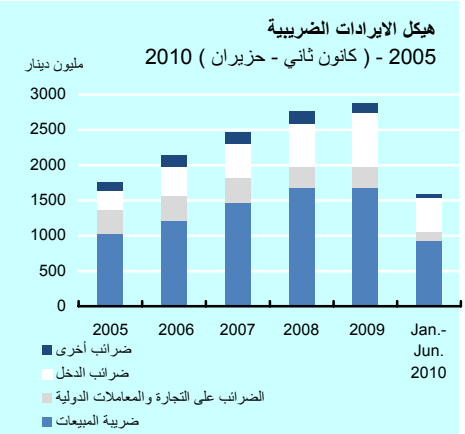

انخفضت الإيرادات الضريبية خلال النصف الأول من عام 2010 بمقدار 10.6 مليون دينار أو ما نسبته 0.7٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 لتصل إلى 1,583.3 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 70.0٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل رئيس، محصلة للتطورات التالية:

- **انخفاض حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح** بنسبة 20.9٪ لتصل إلى 472.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 122.8 مليون دينار، وانخفاض محدود في حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 1.6 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 80.7٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 380.9 مليون دينار (منها 165.4 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية). **ويعزى التراجع في حصيلة ضرائب الدخل والأرباح، بصورة أساسية، إلى التباطؤ الملموس في وتيرة النمو الحقيقي المسجل في عام 2009 وانعكاساته على أربحية الشركات في العام ذاته.**

- **ارتفاع حصيلة الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 133.6 مليون دينار أو ما نسبته 16.8٪ لتبلغ 927.5 مليون دينار. ويعزى النمو المسجل في الحصيلة الكلية لضريبة المبيعات إلى ارتفاع جميع بنودها، حيث ارتفعت ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 58.2 مليون دينار وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 54.5 مليون دينار. وكذلك شهدت كل من ضريبة المبيعات على

السلع المستوردة وحصيلة ضريبة المبيعات على القطاع التجاري ارتفاعاً مقداره 12.1 مليون دينار و 8.8 مليون دينار على التوالي. ويُشار إلى أن الحصيلة الفعلية للضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات خلال النصف الأول من عام 2010 قد سجلت ما نسبته 47.6٪ من المستوى المستهدف لها في قانون الموازنة العامة. ومن الجدير بالذكر أنّ القانون المعدل لقانون ضريبة المبيعات رقم (29) لسنة 2009 قد دخل حيز التنفيذ اعتباراً من مطلع هذا العام والذي يرتكز على مبدأ توحيد الاجراءات الضريبية المتعلقة بضريبة المبيعات وإلغاء التشتت وعدم الوضوح في بعض القوانين وتوحيدها في اطار تشريعي ضريبي متكامل.

- **انخفاض حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** بمقدار 6.6 مليون دينار أو ما نسبته 4.7٪ لتصل إلى 133.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع ضريبة المغادرين بمقدار 6.4 مليون دينار، وانخفاض حصيلة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 0.2 مليون دينار لتصل إلى 131.6 مليون دينار.

➢ الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال النصف الأول من عام 2010 بمقدار 75.0 مليون دينار أو ما نسبته 12.6٪ لتصل إلى 668.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، نتيجة لزيادة حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 73.2 مليون دينار (منها 181.2 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة) لتبلغ 196.9 مليون دينار، وكذلك ارتفعت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 10.1 مليون دينار لتبلغ 308.3 مليون دينار. وفي المقابل شهد بند الايرادات المختلفة انخفاضاً مقداره 8.3 مليون دينار ليبلغ 162.9 مليون دينار.

➢ الاقتطاعات التقاعدية

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال النصف الأول من عام 2010 بمقدار 0.5 مليون دينار لتبلغ 9.4 مليون دينار.

المساعدات الخارجية

ارتفعت المساعدات الخارجية خلال النصف الأول من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 بمقدار 61.9 مليون دينار لتبلغ 157.8 مليون دينار.

إجمالي الإنفاق

انخفضت النفقات العامة في شهر حزيران 2010 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2009 بمقدار 34.6 مليون دينار أو ما نسبته 7.1٪ لتصل إلى 449.5 مليون دينار. كما شهدت النفقات العامة خلال النصف الأول من عام 2010 انخفاضاً ملموساً مقداره 229.4 مليون دينار أو ما نسبته 8.1٪ لتبلغ 2,593.5 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع النفقات الرأسمالية بنسبة 47.0٪ من جهة، وارتفاع النفقات الجارية بنسبة 2.7٪، من جهة أخرى.

النفقات الجارية

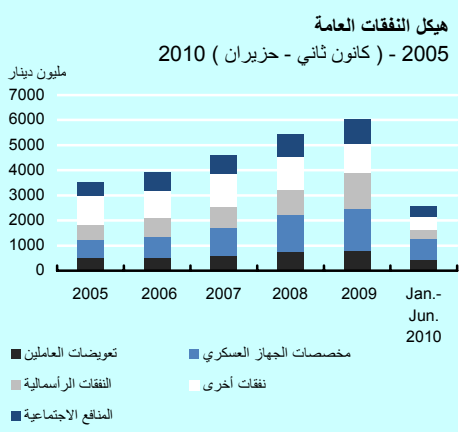

ارتفعت النفقات الجارية خلال النصف الأول من عام 2010 بمقدار 60.6 مليون دينار أو ما نسبته 2.7٪ لتصل إلى 2,265.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 24.9 مليون دينار لتبلغ 437.1 مليون دينار، وكذلك زيادة مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 21.5 مليون دينار لتبلغ 850.8 مليون دينار، كما شهد بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي ارتفاعاً بمقدار 6.0 مليون دينار. أما

بند إعانات دعم السلع (المواد الغذائية والنفط) فقد عاود ارتفاعه من جديد ليسجل 87.8 مليون دينار خلال النصف الأول من هذا العام بالمقارنة مع 12.4 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من العام الماضي. وفي المقابل، تراجعت حصيلة المنافع الاجتماعية بمقدار 48.1 مليون دينار لتصل إلى 445.0 مليون دينار، علماً بأن قانون الموازنة العامة للعام الحالي (متضمناً الملحق) يخلو من أية مخصصات لشبكة الأمان الاجتماعي. كما شهد بند استخدام السلع والخدمات انخفاضاً مقداره 42.9 مليون دينار ليبلغ 130 مليون دينار، ويعزى هذا الانخفاض إلى قرار مجلس الوزراء الذي تضمن الطلب من جميع الوزارات والمؤسسات العامة المستقلة تخفيض نفقاتها التشغيلية بنسبة 20٪.

النفقات الرأسمالية

شهدت النفقات الرأسمالية خلال النصف الأول من عام 2010 انخفاضاً جوهرياً بمقدار 290.0 مليون دينار، أو ما نسبته 47.0٪، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي لتصل إلى 327.6 مليون دينار، وبنسبة انجاز تبلغ 34.0٪ فقط من المستوى المقدّر لها في قانون الموازنة العامة وملحقها.

الوفر/ العجز المالي

- **سجّلت الموازنة العامة خلال النصف الأول من عام 2010 عجزاً مالياً، بعد المساعدات، بلغ 174.9 مليون دينار** مقارنة بعجز مالي مقداره 530.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009.
- **سجّلت الموازنة العامة خلال النصف الأول من عام 2010 وفراً أولياً**، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، **بلغ مقداره 9.8 مليون دينار** مقابل عجز أولي مقداره 351.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009.

الدين العام

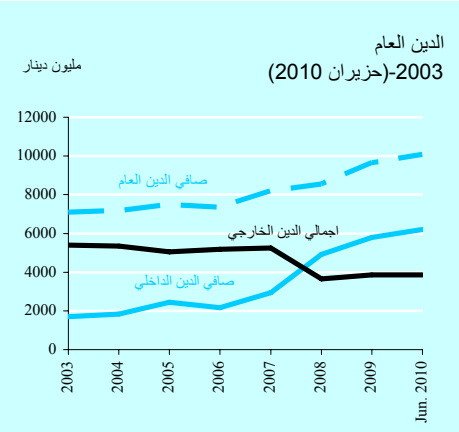

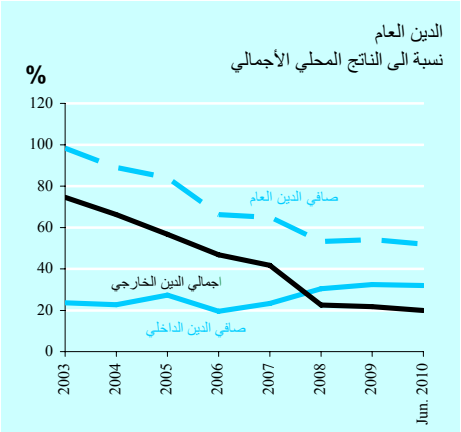

- **ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة)** في نهاية حزيران 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 327.0 مليون دينار ليبلغ 7,413.0 مليون دينار (38.2٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 182.0 مليون دينار بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 144.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة، بشكل أساس، محصلة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 225.0 مليون دينار ليصل إلى 5,978.0 مليون دينار في نهاية شهر حزيران 2010 من ناحية، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 40.0 مليون دينار ليصل إلى 952.0 مليون دينار، من ناحية أخرى.

- **سجّل صافي الدين العام الداخلي للحكومة** (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) **في نهاية حزيران 2010 ارتفاعاً** مقداره 420.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 6,211.0 مليون دينار (32.0٪ من

GDP). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 327.0 مليون دينار من جهة، وإنخفاض قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2009 بمقدار 92.0 مليون دينار، من جهة أخرى.

- **ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** في نهاية حزيران 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار طفيف وبواقع 1.6 مليون دينار ليبلغ 3,870.6 مليون دينار (20.0٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 33.6٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 9.2٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 25.9٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 19.4٪.
- **ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي)** في نهاية حزيران 2010 بمقدار 421.6 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2009 ليصل إلى 10,081.6 مليون دينار (52.0٪ من GDP) مقابل 9,660.0 مليون دينار (54.2٪ من GDP) في نهاية عام 2009. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج انخفاضاً مقداره 2.2 نقطة مئوية بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام 2009. ويذكر أن القانون المعدل لقانون الدين العام وإدارته لسنة 2008 قد حدّد سقوفاً جديدة للدين العام بحيث لا يتجاوز صافي رصيد الدين العام الداخلي والرصيد القائم للدين الخارجي ما نسبته 40٪ من GDP لكل منهما و 60٪ من GDP لمجموع الرصيدين.
- **بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) على الأساس النقدي** خلال النصف الأول من عام 2010 ما مقداره 197.7 مليون دينار (منها 43.3 مليون دينار فوائد) مقابل 191.7 مليون دينار (منها 52.6 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2009.

❐ الإجراءات الماليــة والسعرية

♦ **رفع أسعار جميع المشتقات النفطية في 20 آب 2010، مع استمرار تثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:-**

المـــــادة	الوحدة	2010		التغير ٪
		تموز	آب	
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	348.7	358.8	2.9
زيت الوقود للبواخر	دينار/طن	348.7	358.8	2.9
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	435	442	1.6
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	440	447	1.6
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	455	462	1.5
الإسفلت	دينار/طن	375.0	385.7	2.9
البنزين الخالي من الرصاص 90*	فلس/لتر	550	555	0.9
البنزين الخالي من الرصاص 95*	فلس/لتر	670	675	0.7
السولار	فلس/لتر	465	470	1.1
الكاز	فلس/لتر	465	470	1.1
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	6.5	6.5	0.0

*: الأسعار شاملة للزيادة في معدل الضريبة المفروضة على البنزين

♦ قرر مجلس الوزراء استيفاء بدل خدمات من المسافرين وسيارات الركوب المغادرة خارج المملكة بموجب نظام بدل خدمات مراكز الحدود الجمركية البرية والبحرية لسنة 2010 اعتباراً من آب 2010، وذلك على النحو التالي:

١. يُستوفى بدل خدمة مقداره (8) دنانير عن كل شخص يغادر أراضي المملكة عبر المراكز الحدودية البرية والبحرية.

٢. يُستوفى بدل خدمة مقداره (5) دنانير عن كل سيارة ركوب تغادر أراضي المملكة عبر المراكز الحدودية البرية والبحرية.

❐ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر (بيع لأجل) بين الحكومة الأردنية والبنك الإسلامي للتنمية (IDB) بقيمة 18.6 مليون دولار، وذلك لتمويل الأجهزة والمعدات والأثاث الطبي الخاص بمشروع مستشفى الزرقاء الحكومي (تموز 2010).

- التوقيع على اتفاقية ترتيبات حكومية بين الحكومة الأردنية وحكومة جمهورية كوريا، والتي بموجبها تقدم الحكومة الكورية قرض ميسر بقيمة 70 مليون دولار للحكومة الأردنية من خلال بنك الاستيراد والتصدير الكوري، وذلك للمساهمة في تنفيذ مشروع إنشاء مفاعل نووي بحثي في حرم جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية (تموز 2010).

رابعاً : القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- ارتفعت **الصادرات الكلية** (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر حزيران من عام 2010 بنسبة 16.6٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 لتبلغ 427.2 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2010 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 5.2٪ لتبلغ 2,441.6 مليون دينار.

- ارتفعت **المستوردات** خلال شهر حزيران من عام 2010 بنسبة 17.4٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 لتبلغ 966.6 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2010 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 11.7٪ لتبلغ 5,233.3 مليون دينار.

- وتبعا لما تقدم، شهد **العجز في الميزان التجاري** (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر حزيران من عام 2010 ارتفاعاً نسبته 18.0٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 ليبلغ 539.4 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2010 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 18.1٪ ليبلغ 2,791.7 مليون دينار.

- وفقاً للبيانات الأولية، ارتفعت **مقبوضات بند السفر** خلال شهر تموز من عام 2010 بنسبة 21.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 لتبلغ 324.9 مليون دينار، كما ارتفعت مدفوعات هذا البند بنسبة 43.2٪ لتبلغ 156.7 مليون دينار. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2010 فقد ارتفعت مقبوضات بند السفر بنسبة 26.4٪ لتبلغ 1,413.8 مليون دينار، كذلك ارتفعت مدفوعات بند السفر بنسبة 39.0٪ لتبلغ 612.4 مليون دينار.

- وفقاً للبيانات الأولية، انخفض **إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج** خلال شهر تموز من عام 2010 بنسبة 3.1٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 ليبلغ 249.4 مليون دينار. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2010 فقد ارتفع اجمالي تحويلات الأردنيين بنسبة 0.5٪ ليبلغ 1,497.7 مليون دينار.

- سجّل **الحساب الجاري لميزان المدفوعات** خلال الربع الأول من عام 2010 عجزاً مقداره 85.9 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 85.3 مليون دينار خلال الربع المماثل من عام 2009.

- تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 277.1 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2010 مقارنة بحوالي 165.0 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2009.

- سجل **صافي وضع الاستثمار الدولي** في نهاية عام 2008 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 1,970.8 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2007 ليبلغ 13,088.2 مليون دينار.

التجارة الخارجية

في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 294.0 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 547.3 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2010، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) خلال النصف الأول من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 841.3 مليون دينار ليبلغ 7,293.2 مليون دينار.

أهم التطورات لمؤشرات التجارة الخارجية

بالمليون دينار

	النصف الأول			
	2009	معدل التغير (٪) 2009/2008	2010	معدل التغير (٪) 2010/2009
	القيمة		القيمة	
التجارة الخارجية	6,451.9	-20.1	7,293.2	13.0
الصادرات الكلية	2,321.5	-11.4	2,441.6	5.2
الصادرات الوطنية	1,765.9	-10.9	2,059.9	16.6
المعاد تصديره	555.6	-12.8	381.7	-31.3
المستوردات	4,686.0	-23.1	5,233.3	11.7
الميزان التجاري	-2,364.5	-31.9	-2,791.7	18.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أهم الشركاء التجاريين للأردن خلال النصف الأول للأعوام 2009، 2010.

بالمليون دينار

	2009	2010	معدل النمو (٪)
في مجال الصادرات			
العراق	319.0	319.0	0.0
الولايات المتحدة الأميركية	294.3	301.5	2.4
الهند	230.5	261.2	13.3
السعودية	170.1	208.2	22.4
سوريا	91.3	108.8	19.2
الإمارات	55.2	89.0	61.2
لبنان	59.2	65.4	10.5
في مجال المستوردات			
السعودية	711.9	918.7	29.0
الصين	506.1	540.8	6.9
المانيا	330.2	402.0	21.7
الولايات المتحدة الأميركية	327.9	286.7	-12.6
مصر	296.2	256.7	-13.3
كوريا الجنوبية	176.8	232.2	31.3
اليابان	156.0	207.9	33.3
ايطاليا	170.1	187.0	9.9
تركيا	134.7	170.9	26.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال النصف الأول من عام 2010 ارتفاعاً نسبته 5.2٪ لتصل إلى 2,441.6 مليون دينار، مقارنة مع تراجع نسبته 11.4٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة الصادرات الوطنية بمقدار 294.0 مليون دينار أو ما نسبته 16.6٪ لتصل إلى 2,059.9 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 173.9 مليون دينار أو ما نسبته 31.3٪ لتصل إلى 381.7 مليون دينار.

وبتفحـص أبرز تطورات الصادرات الوطنية خلال النصف الأول من عام 2010 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2009، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع صادرات المملكة من **الملابس** بمقدار 6.3 مليون دينار (2.2٪) لتصل إلى 287.2 مليون دينار، حيث استحوذت السوق الأميركية على ما نسبته 93.0٪ من إجمالي صادرات المملكة من الملابس.

- ارتفاع الصادرات من **البوتاس** بمقدار 88.7 مليون دينار (70.5٪) لتصل إلى 214.6 مليون دينار. وقد شكلـــت الصادرات المتجهة إلى الهند والصين وماليزيا ما نسبته 68.4٪ من إجمالي صادرات البوتاس.

- ارتفاع صادرات المملكة من **الخضروات** بنسبة 20.2٪ أو ما مقداره 34.0 مليون دينار لتصل إلى 202.6 مليون دينار، حيث استأثرت أسواق كل من سوريا والعراق والإمارات على ما نسبته 68.4٪ من صادرات المملكة من الخضروات.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خـلال النـصف الأول مـن عامي 2009 و 2010، بالمليون دينار

	2009	2010	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**1,765.9**	**2,059.9**	**16.6**
الملابس	**280.9**	**287.2**	**2.2**
الولايات المتحدة الأميركية	260.3	267.0	2.6
البوتاس	**125.9**	**214.6**	**70.5**
الهند	72.0	88.2	22.5
الصين	17.7	34.6	95.5
ماليزيا	7.4	23.9	223.0
الخضروات	**168.6**	**202.6**	**20.2**
سوريا	47.9	59.4	24.0
العراق	48.3	56.8	17.6
الإمارات	16.9	22.4	32.5
منتجات دوائية وصيدلية	**158.5**	**186.9**	**17.9**
السعودية	51.6	48.1	-6.8
الجزائر	24.8	29.4	18.5
السودان	14.1	18.5	31.2
لبنان	10.3	13.0	26.2
الأسمدة	**133.2**	**146.3**	**9.8**
الهند	64.7	84.4	30.4
أثيوبيا	0.0	19.0	-
اليابان	51.4	17.1	-66.7
الفوسفات	**171.9**	**122.6**	**-28.7**
الهند	73.8	80.9	9.6
أندونيسيا	51.5	25.2	-51.1
سنغافورة	0.5	7.6	-
الآلات ومعدات النقل	**101.4**	**120.1**	**18.4**
السعودية	31.4	40.2	28.0
العراق	30.4	34.7	14.1
الامارات	4.7	7.7	63.8

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع الصادرات من **المنتجات الدوائية والصيدلية** بمقدار 28.4 مليون دينار (17.9٪) لتصل إلى 186.9 مليون دينار، حيث استحوذت أسواق كل من السعودية والجزائر والسودان ولبنان على ما نسبته 58.3٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

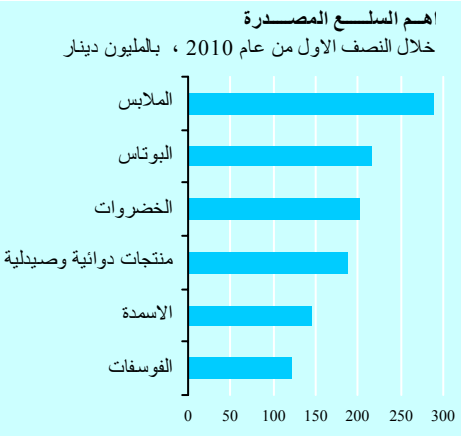

- ارتفاع صادرات المملكة من **الأسمدة** بمقدار 13.1 مليون دينار (9.8٪) لتصل إلى 146.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 24.0٪ ولتراجع أسعار الأسمدة بنسبة 11.4٪. وقد استأثرت الهند وأثيوبيا واليابان على ما نسبته 82.4٪ من صادرات المملكة من الأسمدة.

- تراجع الصادرات من **الفوسفات** بمقدار 49.3 مليون دينار (28.7٪) لتصل إلى 122.6 مليون دينار. وقد جاء هذا التراجع محصلة لانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 40.6٪ وارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 20.1٪. وتعتبر الهند وأندونيسيا وسنغافورة السوق الرئيسة لهذه السلعة، حيث استحوذت على ما نسبته 92.7٪ من إجمالي صادرات الأردن من الفوسفات.

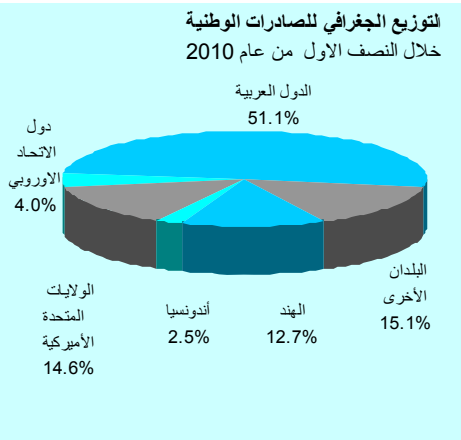

- ارتفاع الصادرات من **الآلات ومعدات النقل** بمقدار 18.7 مليون دينار (18.4٪) لتصل إلى 120.1 مليون دينار، حيث شكلت الصادرات المتجهة إلى السعودية والعراق والامارات ما نسبته 68.8٪ من إجمالي الصادرات من هذه السلع.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والخضروات و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والأسمدة والفوسفات و"الآت ومعدات النقل" خلال النصف الأول من عام 2010 على ما نسبته 62.2٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 64.6٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من العراق والولايات المتحدة الأميركية والهند والسعودية وسوريا والإمارات ولبنان خلال النصف الأول من عام 2010 على ما نسبته 65.7٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 69.1٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال النصف الأول من عام 2010 مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2009 ارتفاعاً نسبته 11.7٪ بمقدار 547.3 مليون دينار لتبلغ 5,233.3 مليون دينار، مقابل تراجع نسبته 23.1٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2009.

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال النصف الأول من عام 2010 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2009، يلاحظ ما يلي:

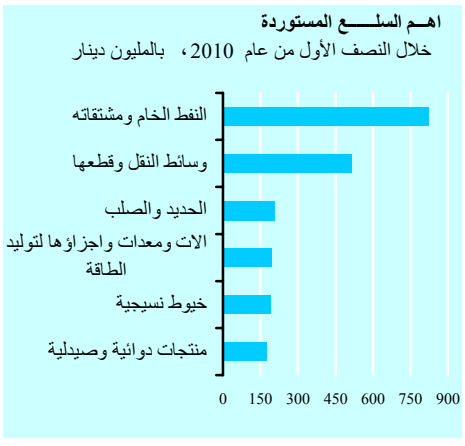

- ارتفاع المستوردات من **النفط الخام** بمقدار 217.4 مليون دينار (55.5٪) لتصل إلى 609.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 57.9٪، وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 1.5٪، حيث تم تلبية معظم احتياجات المملكة من النفط الخام من السعودية.

- انخفضت المستوردات من **وسائط النقل وقطعها** بمقدار 11.3 مليون دينار (2.2٪) لتصل إلى 513.7 مليون دينار. وتعتبر كل من اليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا المصدر الرئيسي لاستيراد هذه الوسائط، حيث غطّت هذه الأسواق مجتمعة ما نسبته 69.4٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من **المشتقات النفطية** بمقدار 76.0 مليون دينار (55.0٪) لتصل إلى 214.3 مليون دينار، وتعتبر أسواق كل من الامارات والسعودية وماليزيا المصدر الرئيس لمستوردات الأردن من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من **الحديد والصلب** بمقدار 33.0 مليون دينار (13.7٪) لتصل إلى 207.3 مليون دينار. وتعتبر أسواق كل من أوكرانيا وتركيا وروسيا المصدر الرئيسي لمستوردات المملكة من هذه المواد.
- ارتفاع مستوردات المملكة من **المنتجات الدوائية والصيدلية** بمقدار 27.9 مليون دينار (19.2٪) لتصل إلى 173.4 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من سويسرا وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا على ما نسبته 42.1٪ من مستوردات المملكة من هذه المنتجات.
- ارتفاع مستوردات المملكة من **خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها** بمقدار 6.2 مليون دينار (3.4٪) لتصل إلى 191.1 مليون دينار. وتعتبر كل من الصين وتايوان وسوريا المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من **آلات ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة** بمقدار 153.2 مليون دينار (381.1٪) لتصل إلى 193.4 مليون دينار. وقد تم تغطية 91.2٪ من احتياجات المملكة من هذه الآلات والمعدات من أسواق ألمانيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية.

أبرز المستوردات السلعية خلال النصف الأول من عامي 2009 و 2010 بالمليون دينار

	2009	2010	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**4,686.0**	**5,233.3**	**11.7**
النفط الخام	**391.7**	**609.1**	**55.5**
السعودية	348.6	543.6	55.9
وسائط النقل وقطعها	**525.0**	**513.7**	**-2.2**
اليابان	90.3	135.3	49.8
كوريا الجنوبية	102.0	119.4	17.1
ألمانيا	151.4	101.9	-32.7
مشتقات نفطية	**138.3**	**214.3**	**55.0**
الامارات العربية المتحدة	46.1	50.0	8.5
السعودية	34.9	37.8	8.3
ماليزيا	0.0	29.4	-
الحديد والصلب	**240.3**	**207.3**	**-13.7**
أوكرانيا	86.4	56.8	-34.3
تركيا	18.3	36.4	98.9
روسيا	52.4	28.7	-45.2
منتجات دوائية وصيدلية	**145.5**	**173.4**	**19.2**
سويسرا	16.0	20.6	28.8
ألمانيا	17.8	19.3	8.4
المملكة المتحدة	12.8	18.7	46.1
فرنسا	12.7	14.4	13.4
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**184.9**	**191.1**	**3.4**
الصين	79.7	91.0	14.2
تايوان	30.3	32.1	5.9
سوريا	10.5	11.1	5.7
آلات ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة	**40.2**	**193.4**	**381.1**
ألمانيا	8.2	149.2	-
الصين	1.4	11.9	-
الولايات المتحدة الأمريكية	7.8	11.0	41.0
كوريا الجنوبية	2.6	4.3	65.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

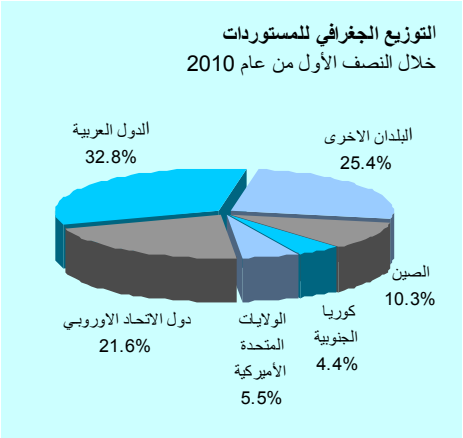

وعليه، استحوذت المستوردات من النفط الخام و"وسائط النقل وقطعها" و "المشتقات النفطية" و"الحديد والصلب" و"المنتجات الدوائية والصيدلية" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و" آلات ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة " خلال النصف الأول من عام 2010 على ما نسبته 40.2٪ من إجمالي المستوردات مقابل 35.6٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009، في حين استحوذت أسواق كل من السعودية والصين وألمانيا والولايات المتحدة الأميركية ومصر وكوريا الجنوبية خلال النصف الأول من عام 2010 على ما نسبته 50.4٪ من إجمالي المستوردات مقابل 50.1٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال النصف الأول من عام 2010 انخفاضاً ملموساً مقداره 173.9 مليون دينار او ما نسبته 31.3٪ لتبلغ 381.7 مليون دينار (وخاصة السلع المتجهة إلى العراق، مسجلة انخفاضاً مقداره 138.2 مليون دينار). ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تراجع كل من "وسائط النقل وقطعها" و "منتجات الألبان والبيض" و "الزيوت والشحوم النباتية" و الذهب غير النقدي بمقدار 66.0 مليون دينار و 23.0 مليون دينار و 26.0 مليون دينار و 14.6 مليون دينار على التوالي.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال النصف الأول من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 427.2 مليون دينار أو ما نسبته 18.1٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2009 ليصل إلى 2,791.7 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر تموز من عام 2010 بنسبة 3.1٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 ليبلغ 249.4 مليون دينار. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2010 فقد ارتفع اجمالي تحويلات الأردنيين بنسبة 0.5٪ بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2009 ليبلغ 1,497.7 مليون دينار.

السـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال السبعة شهور الأولى من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 295.2 مليون دينار (26.4٪) لتصل إلى 1,413.8 مليون دينار. ويعود الارتفاع في الدخل السياحي إلى ارتفاع أعداد زوار المملكة (السياح) بما نسبته 18.4٪ خلال السبعة شهور الأولى من عام 2010 ليصل إلى 4.5 مليون زائر مقارنة مع 3.8 مليون زائر خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال السبعة شهور الأولى من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 171.9 مليون دينار (39.0٪) لتصل إلى 612.4 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ارتفاع أعداد سياح الإنفاق بنسبة 46.7٪ خلال السبعة شهور الأولى من عام 2010 لتصل إلى 2.2 مليون سائح مقارنة مع 1.5 مليون سائح لنفس الفترة من عام 2009.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات احصاءات ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2010 بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2009 إلى ما يلي:-

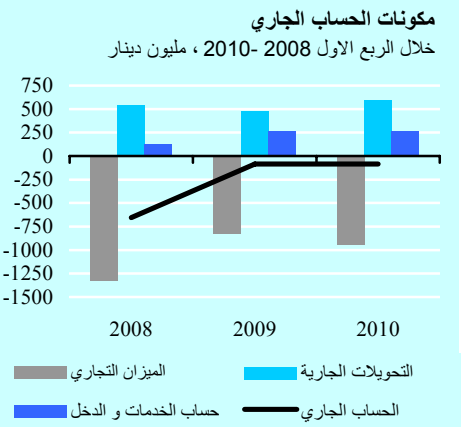

- تسجيل الحساب الجاري لعجز قدره 85.9 مليون دينار بالمقارنة مع عجز قدره 85.3 مليون دينار تم تسجيله خلال الربع الأول من عام 2009 وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال الربع الأول من عام 2010 بمقدار 116.9 مليون دينار (14.2٪) ليصل إلى 942.1 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 825.2 مليون دينار خلال الربع المماثل من عام 2009.
- تسجيل ميزان الخدمات وفراً بمقدار 114.2 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2010 مقارنة مع وفر بلغ 55.4 مليون دينار خلال الربع المماثل من عام 2009. وجاء هذا الوفر محصلة لتسجيل كل من صافي بند السفر وصافي بند الخدمات الحكومية وفراً مقداره 289.5 مليون دينار و 47.1 مليون دينار على التوالي، في حين سجل صافي بند النقل عجزاً مقداره 198.4 مليون دينار، وكذلك سجل صافي بند الخدمات الأخرى عجزاً قدره 24.0 مليون دينار.
- انخفاض الوفر المتحقق في حساب الدخل بمقدار 64.9 مليون دينار ليصل إلى 144.2 مليون دينار بالمقارنة مع وفر بلغ 209.1 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2009. وقد تأتى ذلك نتيجة انخفاض صافي دخل الاستثمار بمقدار 47.7 مليون دينار وانخفاض صافي تعويضات العاملين بمقدار 17.2 مليون دينار.
- ارتفاع صافي بند التحويلات الجارية بمقدار 122.4 مليون دينار ليصل إلى 597.8 مليون دينار، وذلك في ضوء ارتفاع صافي تحويلات القطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال الربع الأول من عام 2010 بمقدار 55.9 مليون دينار ليسجل 141.4 مليون دينار بالمقارنة مع 85.5 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2009، وارتفاع صافي تحويلات القطاعات الأخرى بمقدار 66.5 مليون دينار ليصل إلى 456.4 مليون دينار مقارنة مع 389.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2009، حيث سجّل صافي حوالات العاملين خلال الربع الأول من عام 2010 ارتفاعاً بمقدار 11.0 مليون دينار (2.6٪) ليصل إلى 441.5 مليون دينار.

أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد أظهر الحساب الرأسمالي والمالي خلال الربع الأول من عام 2010 صافي تدفق للخارج مقداره 53.5 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل بلغ 66.1 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2009. ومن ابرز التطورات التي أسهمت في نتيجة حركة هذا الحساب ما يلي:

- تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 277.1 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2010 مقارنة بحوالي 165.0 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2009.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 11.3 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق للخارج مقداره 53.8 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2009.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للخارج مقداره 158.2 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 290.7 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2009.
- ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال الربع الأول من عام 2010 بمقدار 183.7 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مماثل مقداره 468.0 مليون دينار خلال الربع المماثل من عام 2009.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية عام 2008 التزاماً نحو الخارج بلغ 13,088.2 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 15,059.0 مليون دينار في نهاية عام 2007. ويعود انخفاض رصيد الالتزام للخارج إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2008 بمقدار 94.8 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2007 ليصل إلى 13,232.4 مليون دينار بنهاية عام 2008، ويعزى ذلك بشكل رئيس لإرتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 701.5 مليون دينار وارتفاع الأصول الخارجية المتمثلة بالقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية للجهات غير المقيمة بمقدار 226.7 مليون دينار من جهة، وانخفاض رصيد الأصول الخارجية من النقد والودائع للبنوك التجارية بقيمة 734.5 مليون دينار من جهة أخرى.

- انخفاض رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2008 بمقدار 1,876.0 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2007 ليصل إلى 26,320.6 مليون دينار بنهاية عام 2008، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

- انخفاض رصيد القروض الخارجية الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 1,585.9 مليون دينار ليبلغ 3,317.1 مليون دينار، وذلك نتيجة إعادة شراء جزء من الديون التصديرية المستحقة لنادي باريس خلال عام 2008.

- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 1,283.7 مليون دينار ليبلغ 4,930.7 مليون دينار ويعود ذلك بشكل أساس إلى انخفاض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في بورصة عمان خلال عام 2008.

- ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 185.2 مليون دينار ليبلغ 11,570.6 مليون دينار، بالرغم من انخفاض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في بورصة عمان خلال عام 2008.

- ارتفاع ودائع الجهات غير المقيمة في المملكة لدى الجهاز المصرفي الأردني بنحو 849.4 مليون دينار (البنوك المرخصة 775.3 مليون دينار والبنك المركزي 74.1 مليون دينار) لتبلغ 5,585.6 مليون دينار.